صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 508 أبريل 2025، شوّال 1446 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

بانتظار "الانفجار الكبير" وسقوط الطغاة

بين الصلاة في المساجد المهدومة والوقفات المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والاستدعاءات التي طالت عددا من المواطنين، ووقفات التضامن مع أهل غزّة، قضى البحرانيون شهر صومهم، وهم أشد ارتباطا بربّهم وإيمانا بحتمية انتصار الوطن والشعب، وأقوى اهتماما بقضايا الأمة. لقد كان شهرا حافلا بالفعاليات واللقاءات ومد جسور التواصل بين أبناء الوطن من جهة وبينهم وبين أبناء الأمة من جهة ثانية. لقد استوعبوا معنى الصوم وأهمية شهر رمضان المبارك ودوره في ترشيد النضال الوطني من أجل الحرّيّة الكاملة. فقد استوعبوا الحكمة من هذه العبادة واستطاعوا، بإيمانهم وثقتهم بربهم، هزيمة الشيطان بجدارة. فهل الصوم إلا التمرّد على الشهوات والنزوات والرغبات، وهل هو إلا كسر إرادة الشيطان، بكافة تجلّياته، ومنها الحاكم المستبد الذي يضع نفسه موضع الربوبية ويسعى لاسترقاق البشر واستعبادهم. فإذا استطاع الصائم إعادة صياغة نفسه وأولوياته وفق ما يريده الله سبحانه من ضوابط لصحّة الصوم، أصبح أكثر قربا من الله سبحانه الذي يريد لعباده الحرّيّة والعزة والكرامة، ويكره لهم أن يرضوا بالانقياد للشياطين. وكما تكرر ذكره، فقد أكد رسول الله صلى الله ع ليه وآله وسلم في خطبته مستقبلا الشهر الكريم أن الشياطين فيه مغلولة، فادعوا الله أن لا يفكها عليكم. وحتى الحكام الطغاة الذين يتصرّفون مع مواطنيهم بالغلظة والقسوة والتنكيل، كما هو الحال في البحرين، يجدون أنفسهم ملزمين بالقدر الأدنى من الأخلاقيات والسلوك، فيحاولون تقليص مساحات الاحتكاك مع المواطنين لمنع الاحتكاك والتوتر.

برغم ذلك لم يكن الشهر الكريم خاليا من الاستهتار الخليفي المقيت. ففيما أصرّت على إبقاء المعتقلين السياسيين وراء القضبان برغم أن بعضهم دخل عامه الخامس عشر وراء القضبان، سعت لقمع أي مظهر لاستذكار السجناء السياسيين أو الشهداء الذين قتلهم الخليفيون. فوجد العديد من المواطنين الذين توجهوا للمقابر لقراءة القرآن على أرواح شهداء الوطن مستهدفين بالاستدعاء للتحقيق والتنكيل والتهديد بالسجن، ومن هؤلاء عبد المجيد عبد الله (الحاج صمود) والأستاذ علي مهنا والحاج علي همّام وبعض آباء الشهداء. فقد كان توجه بعض هؤلاء ألى قبور الشهداء لتلاوة القرآن كافيا لشن حملة عدوانية خليفية عليهم. السبب؟ أنهم اعتقدوا أن قتل المواطنين سوف يزيلهم من الساحة السياسية ويجعلهم طيّ النسيان، وبذلك تتقلص مساحة المعارضة للاستبداد والتنكيل. ولكنهم فوجئوا بعمق التضامن الشعبي مع الضحايا واستعدادهم لتحدّي الإرادة الخليفية بشجاعة واستبسال. وهكذا أظهر شهر الصوم ثبات الشعب على مبادئه ومواقفه وإصراره على تحقيق المطالب المشروعة وفي مقدمتها استرداد الحرّيّة وكسر شوكة الاستبداد. ولذلك شهدت ليالي الشهر احتجاجات ووقفات من أجل الحق المشروع الذي سلبه الطغاة. كما وجدوا أنفسهم مدفوعين للتضامن مع ضحايا الاحتلال الإسرائيلي والعدوان الوحشي المتواصل الذي أدّى لاستشهاد مئات الفلسطينيين، أكثرهم من النساء والأطفال، في القصف الجوّي الذي لم سمح للصائمين بالأمن أو الهدوء وهم يقضون أيام رمضان ولياليه بين الأنقاض.

المواطنون لم ينسوا الاحتلال السعودي – الإماراتي البغيض في ذكراه الرابعة عشرة، ولم تغب عن ذاكرتهم المشاهد الدموية التي حدثت بسبب ذلك الاحتلال الذي يعتبر من أشد الصفحات سوادا في تاريخ حكام البلدين. فبعد أن اخترقت قواتهم حدود البحرين وسيادتها، وعبرت جسر البحرين – السعودية في الرابع عشر من مارس 2011، وذلك بعد شهر واحد فحسب من اندلاع كبرى ثورات البحرين، بدأت الوضع يزداد سوءا، فتصاعدت وتيرة القمع واستخدمت الذخيرة الحيّة لقتل البحرانيين في الشوارع، وتمثّل هامة الشهيد أحمد فرحان المفضوخة شاهدا لذلك العدوان الذي عمّق أزمة الوطن والشعب ودفع القضية إلى أبعاد جديدة وآفاق مخضوبة بالدم. فكان اعتقال الرموز ا لأبطال في مثل هذه الأيام من ذلك العام بداية لتوسيع العداء بين الطرفين، الشعبي والخليفي، وهو عداء اتخذ أبعادا إضافية بتحالف الحكم ا لخليفي مع الاحتلال الصهيوني الذي استهدف فلسطين وأهلها منذ عقود.

البقية على صفحة 8

* أصدرت المحكمة الكبرى صباح الاثنين الموافق 17 مارس2025 حكمًا يقضي بالسجن لمدة عام مع النفاذ وفرض غرامة مالية قدرها 500 دينار بحريني بحق أربعة اسرى وهم: أحمد محمود الستراوي (السنابس)، ياسر درويش (السنابس)، يوسف محمد الشجار (كرباباد)، علي حسين الشيخ (الديه)، أحمد شاهين (بني جمرة). واعتقل الأسرى الخمسة في 30 سبتمبر 2024) في بلدة السنابس بعد المشاركة في تظاهرة.

* كما أصدرت المحكمة الكبرى في اليوم نفسه حكمًا يقضي بالسجن لمدة عام مع النفاذ بحق الأسيرين عباس عون وحسين السماهيجي من أهالي بلدة سماهيج. وكانت الأجهزة الأمنية قد اعتقلت عون والسماهيجي خلال شهر سبتمبر من العام الماضي وذلك في أعقاب ملاحقتهما خلال تظاهرة شهدتها البلدة تندد بإغتيال شهـيد الأمة سماحة السيد حسن.

* أصدرت محكمة خليفية يوم الأثنين 17 مارس/آذار 2025 حكمًا بالسجن المؤبد والغرامة 100 ألف دينار بحق الأسير السيدهاشم علوي بعد أكثر من عام من اعتقاله. واتهم هذا المواطن زورا بالتخابر مع إيران والانضمام لخلية إرهابية، كما صدر الحكم أيضًا ضد 4 آخرين غيابيًا. واعتقل الأسير السيد هاشم في 11 نوفمبر / تشرين الاول 2023 بعد مداهمة منزله من قبل أجهزة آمن الدولة.

* اعتقلت الأجهزة الأمنية يوم الثلاثاء 25 مارس الردود الحسيني مهدي سهوان من أهالي السنابس بعد استدعائه للتحقيق وعرض في اليوم التالي على النيابة العامة. واعتقل مهدي بعد وصفه السفير الأمريكي ستيفن كريج بوندي بـ "سفير الموت". وقد استدعي مرتين في ذلك اليوم: الأول من مركز الخميس على قصيدته في مأتم بن سلوم، الثاني من مركز المعارض لقصيدته بمأتم بن خميس

* مدّدت النيابة العامة في البحرين يوم الثلاثاء 18 مارس / آذار 2025) حبس ثلاثة أسرى لمده 15 يوم على ذمة التحقيق وهم : علي الزاكي (مقابة) ، احمد عبدالله (كرزكان) ، علي محمد (باربار). واعتقل الزاكي و احمد عبدالله 22فبرايرفي بلدة أبوصيبع بعد قمع القوات الأمنية تجمع شعبي. واعتقل علي محمد بتاريخ 3مارس بعد استدعائه من لنيابة العامة.

* رفضت السلطات الإفراج عن أربعة سجناء سياسيين بعد أن قضوا حكما بالسجن 6 أشهر وسدد كل منهم غرامة مالية قدرها 500 دينار. والمعتقلون هم: علي عمران، حسين صالح البري، محمد خاتم، ويوسف طوق، وجميعهم دون سن 18 عامًا.

* اتهمت منظمتا "هيومن رايتس ووتش" و"أميركيون من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" حكومة البحرين بانتهاك حقوق أطفال معتقلين، مشيرتين في تقريرين إلى تعرض قاصرين خلال الاعتقال لانتهاكات كالضرب والتهديد بالتعذيب بينها الاغتصاب (انظر صفحة 6)

* في 15 مارس رحل عن الدنيا المناضل الوطني والنقابي العمالي عبدالله حسين (ابوحسين) نائب رئيس اللجنة المركزية بجمعية وعد (قبل الحل) ورئيس سابق لنقابة عمال (باس) وعضو الأمانة العامة لاتحاد نقابات عمال البحرين وعضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية والذي كرّس حياته للدفاع عن قضايا العمال والوطن، وظل صوتًا حرًا لا يهادن في سبيل العدالة والحقوق.

كبار علماء البحرين وأصحاب الفضيلة العلماء خلال اجتماعهم مساء الجمعة 28 مارس في مسجد مؤمن لتحري هلال شهر رمضان المبارك

هناك شكاوى كثيرة من قيام وزارة الإسكان بخصم سنوات السجن من فترات انتظارهم للحصول على وحدة سكنية، ما يؤدي إلى تأخير استحقاقهم لعقود، وكأن فترة اعتقالهم كانت "فرصة ضائعة" وليست قسرية فرضت عليهم خارج إرادتهم. هذه السياسة لا تتماشى مع مبادئ العدالة، بل تشكل عقوبة إضافية بعد انتهاء محكوميتهم، وهو أمر يخالف الأسس الدستورية التي تضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

الكاتب مهدي مطر: ستون عاما على انتفاضة مارس 1965 الخالدة وكانت شرارتها الأولى تسريح عمال من شركة النفط، انتفاضة توحد حولها الشعب البحريني وشهداء رسموا خارطة الوطن من المحرق إلى المنامة إلى سترة إلى نويدرات حتى الديه، ذاكرة الوطن مضاءة.

في يوم الأحد 16 رمضان قام أهالي منطقة الدراز بتأبين الشهيد حسين الرمرام في الذكرى السنوية الأولى لاستشهاده

في 25 فبراير الماضي نظّم طلاب جامعة موناتش في أستراليا مطالبين بالإفراج عن الأكاديمي د. ناصر بن غيث المرّي، المري، الأكاديمي والخبير الاقتصادي المعتقل في الإمارات منذ أغسطس 2015.

تظاهرة ثوريّة في بلدة ابوصيبع نديدًا باستمرار منع صلاة الجمعة للشهر الخامس وتضامناً مع المعتقلين . الجمعة : 14 مارس 2025. هناك شعور عميق بين المواطنين بالغضب والامتعاض من القرار الخليفي بوقف صلاة الجمعة في جامع الدراز، واستفزاز الشعب بتحدّي مشاعره وعباداته.

الوفاق تحذر من تداعيات تنفيذ الخطط الحكومية الجديدة

أصدرت جمعية الوفاق البيان التالي:

تعبّر جمعية الوفاق الوطني الإسلامية عن قلقها الشديد تجاه ما وصلت له الحالة الاقتصادية من تردٍّ عميق نتيجة السياسات الحكومية طوال السنوات الماضية والتي أدّت إلى هذا الفشل الكبير وتبعاته المالية وارتفاع الدين العام لمستويات غير مسبوقة بما يهدّد اليوم جيوب المواطنين وينذر أوضاعهم بالمزيد من التدهور والأعباء والضغوط.

وتؤكد الوفاق بأن الخطة الحكومية المزمع تنفيذها بهدف تحقيق فوائض في الميزانية العامة من خلال رفع أسعار البنزين والكهرباء والماء وزيادة الضرائب والرسوم؛ تشير إلى هذا الفشل الذي وصلت له الدولة وعدم قدرتها على تغطية إخفاقاتها الكارثية بغير اللجوء إلى المواطنين وتحميلهم نتيجة سياسات الفساد والهدر والتجنيس، وهو أمر متوقع بعد سنوات من سدّ الأسماع وتجاهل نصائح وتحذيرات القوى الوطنية المخلصة.

وتحذر الوفاق من عواقب تنفيذ مثل هذه القرارات الكارثية والعبثية التي لا تقوم على دراسات كافية لواقع المواطن البحريني وأحواله المعيشية، والتي ستؤدي إلى تفشي الفقر إلى مستويات أكبر مما هي عليه الآن، وبشكل يهدد الاستقرار الاجتماعي ويقود لأزمة اجتماعية كبرى، ومن المفاجئ والغريب أن تسعى الحكومة لتنفيذ مثل هذه الخطط بدلاً من محاولة إصلاح الأوضاع المعيشية الصعبة أساساً.

وتعتبر الوفاق السعي الحكومي لتنفيذ هذه الخطط القائمة على إفقار المواطنين وانتزاع اللقمة من أفواههم وزيادة الضغط على أوضاعهم المعيشية؛ هو خارج الإجماع الوطني في ظل مجلس نيابي عاجز لا يعكس تطلعات المواطنين وتوجهات المجتمع المدني، وتتخذه الحكومة كمطية لتمرير سياساتها الشمولية، وأن ما ستقدم عليه من قرارات يأتي بإرادة منفردة وبتهميش للجميع حتى مع موافقة هذا المجلس الغير فاعل.

وعليه تؤكد الوفاق في هذا الظرف الطارئ على التالي:

- إيقاف هذه القرارات الكارثية وغير المسؤولة فوراً كخطوة أولى لطمأنة المواطنين وتهدئة الأوضاع.
- البدء في حوار وطني شامل لتجاوز الأزمة السياسية القائمة للانتقال لمرحلة جديدة عنوانها الديمقراطية والكفاءة والشراكة والشفافية لتخطّي الأزمة الاقتصادية الصعبة ومواجهة التردّي الراهن بتكاتف وإجماع وطني.
- تشكيل برنامج إنقاذ وطني قائم على الكفاءة يبدأ بتنفيذ مشروع إصلاح اقتصادي جديد وشامل يعوّض النزيف والفشل الحاصل.
- التوافق على خطة وطنية إصلاحية شاملة لتحسين وإصلاح العمل الحكومي وإيقاف الهدر في المال العام وإعادة ترتيب أولويات المصروفات وإصلاح واقع الشركات الحكومية ومحاسبة المتورطين في السرقات والفساد.
- معالجة ملف التجنيس بشكل جذري وجاد ومسؤول لما يشكله من عبء اقتصادي ضخم لا يزال في بدايات تداعياته الخطيرة، واستمراره خدمةً للمصالح الضيّقة والفئوية التي قام من أجلها سيمثل حطب الأزمة الاقتصادية الكبرى القادمة وجريمة لا تغفرها الأجيال.
- إيقاف سياسات الاستبداد والاستفراد بالقرارات وانعدام الشفافية الحالية والتي أدت طوال هذه السنوات إلى هذا التردّي وتسببت لوصول الحكومة إلى طريق شبه مسدود.
- تدعو الوفاق في هذا الظرف الصعب، الحكومة بشكل اساس، وكذلك القوى السياسية والمجتمعية الحية من مختلف الأطياف والتوجهات، وكذلك الشخصيات الوطنية والإسلامية، إلى تحمّل الأمانة التاريخية في إيقاف العمل بهذه القرارات والتعبير عن الرأي بشجاعة وإبداء ما فيه مصلحة شعب البحرين، وملامسة الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذا التردّي الخطير والدعوة لمعالجتها.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية

16 مارس 2025

النظام الخليفي يضرب التعايش السلمي باستهداف صلاة الجمعة

وجّه النظام البحريني ضربة للتعايش السلمي بالتزامن مع احتفالاته بالمبادرة الكاذبة بتحديد يوم عالمي للتعايش السلمي، حيث واصل بعد يومين من إعلانه عن موافقة الأمم المتحدة على مبادرته، منع أكبر صلاة جمعة للشيعة في البلاد، بعد 5 أشهر منذ بدء إجراءات المنع.

ورفع النظام البحريني حصاره الأمني الأسبوعي لمنطقة الدراز غرب العاصمة المنامة بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الحوار الإسلامي الإسلامي، لكنه عاد بعد أسبوعين من انتهاء أعمال المؤتمر ليبلغ إدارة جامع الإمام الصادق (ع) بسريان المنع إثر إعلان كبار العلماء استئناف الصلاة.

ويكمل المنع شهره الخامس رغم التوصل لاتفاقات هدنة في غزة ولبنان، الأمر الذي اتخذته السلطات ذريعة، في أكتوب العام الماضي (2024)، لاعتقال إمام وخطيب الجمعة، العلامة الشيخ علي الصددي، واتهام المصلين بالتضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني.

وتحاصر قوات النظام أسبوعياً مداخل منطقة الدراز، وتمنع غير القاطنين من دخولها حتى بعد الظهيرة، في ظل حملة أمنية واسعة يقودها وزير الداخلية منذ سبتمبر العام الماضي لخنق التضامن الشعبي البحريني مع غزة ولبنان.

ضرورة وقف التمييز ضد المفرج عنهم سياسيًا في حق السكن

إن من أبسط حقوق المواطنين الحصول على سكن كريم وفقًا لمعايير العدالة والمساواة التي تكفلها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية. إلا أن ما يجري حاليًا من ممارسات تنتهجها وزارة الإسكان بحق المفرج عنهم سياسيًا يمثل انتهاكًا صارخًا لحقوقهم، ويؤكد وجود تمييز ممنهج ضدهم حتى بعد الإفراج عنهم.

لقد تلقينا العديد من الشكاوى التي توثق قيام وزارة الإسكان بخصم سنوات السجن من فترات انتظارهم للحصول على وحدة سكنية، ما يؤدي إلى تأخير استحقاقهم لعقود، وكأن فترة اعتقالهم كانت "فرصة ضائعة" وليست قسرية فرضت عليهم خارج إرادتهم. هذه السياسة لا تتماشى مع مبادئ العدالة، بل تشكل عقوبة إضافية بعد انتهاء محكوميتهم، وهو أمر يخالف الأسس الدستورية التي تضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

نؤكد على النقاط التالية:

1. القرار سياسي وليس إداريًا: حيث يطبق حصريًا على معتقلي الرأي دون غيرهم، ما يجعله وسيلة انتقامية تتجاوز الإطار القانوني العادل.
2. حرمان الأسر من حقها في السكن: إذ إن هذا القرار يعاقب عوائل المفرج عنهم، رغم أنها كانت متضررة بالفعل خلال فترة الاعتقال.
3. إسقاط الحقوق بأثر رجعي: حيث يتم التلاعب بسنوات الانتظار لمنع المطالبة بأي تعويض عن الحرمان القسري من الدعم الإسكاني.

المطلوب:

إلغاء هذا القرار الجائر فورًا، واحتساب سنوات الاعتقال ضمن فترة الانتظار الإسكاني كما هو معمول به في حالات الغياب القسري الأخرى.

ضمان عدم استخدام الأدوات الإدارية لأغراض سياسية، والالتزام بمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق دون تمييز.

فتح تحقيق رسمي في هذه الممارسات ومحاسبة الجهات التي أصدرت أو نفذت هذا القرار التعسفي.

إننا نؤمن بأن العدالة لا تتجزأ، وأن تصحيح هذه المظالم هو خطوة ضرورية لتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، وضمان عدم تحول العقوبات السياسية إلى عقوبات اجتماعية واقتصادية مستمرة.

أمريكيون تدعو للإفراج الفوري عن قادة المعارضة في البحرين

البحرين اليوم – جنيف
دعت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB)مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى التدخل العاجل لوقف الانتهاكات المستمرة ضد قادة المعارضة البحرانية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والذين يقبعون في السجون منذ عام 2011 بسبب مطالبتهم بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
وخلال مداخلتها تحت البند الثالث في الدورة 58 لمجلس حقوق الإنسان (HRC58)، الثلاثاء 18 مارس، سلطت المنظمة الضوء على الأوضاع المزرية التي يواجهها هؤلاء المعتقلون، بما في ذلك التعذيب، الحبس الانفرادي، والحرمان من الرعاية الطبية، رغم الدعوات الأممية المتكررة للإفراج عنهم.
وأشارت المنظمة إلى الحالة الصحية الحرجة للمعارض البارز الرمز الأستاذ حسن مشيمع (77 عامًا)، الذي يعاني من السرطان، السكري، أمراض القلب، ومشاكل الكلى، بينما يقضي عقوبة بالسجن المؤبد في الحبس الانفرادي، وسط إهمال طبي يهدد حياته. كما لفتت إلى معاناته من مشكلة عصبية وآلام شديدة في الركبة منذ يوليو 2024، مما أثر على قدرته على الحركة وأداء المهام اليومية.
كما استعرضت المنظمة معاناة الناشط الحقوقي البحراني الدنماركي الأستاذ عبد الهادي الخواجة، الذي تعرض لتعذيب وحشي وحبس انفرادي لفترات طويلة، إضافة إلى الإهمال الطبي المنهجي الذي فاقم أمراضه المزمنة. وحذّرت المنظمة من أن استمرار تدهور حالته قد يعرضه لخطر الإصابة بنوبة قلبية قاتلة أو العمى، خاصة بعد لجوئه المتكرر إلى الإضراب عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة.
ودعت ADHRBالسلطات الخليفية إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع قادة المعارضة المسنين والمدافعين عن حقوق الإنسان، محملة النظام الخليفي المسؤولية الكاملة عن سلامتهم. كما طالبت المجتمع الدولي بتكثيف الضغط على البحرين لضمان احترام حقوق الإنسان ووقف الانتهاكات المستمرة ضد السجناء السياسيين.

إدارة سجن جو تصادر حق السجناء في الممارسة الدينية

يعبر السجين السياسي حسين حبيب عن استيائه مما وصفه بالنهج الانتقامي الذي تمارسه إدارة سجن جو ضد السجناء السياسيين، وذلك من خلال حرمانهم من أداء واجباتهم الدينية وتقييد إقامة الشعائر، بما في ذلك منع صلاة الجماعة. ويأتي ذلك في ظل وعود سابقة قدمها مدير السجن الحالي، النقيب مازن التميمي، بشأن تحسين أوضاع السجناء، إلا أن هذه الوعود لم تُنفَّذ، مما يعزز القناعة لدى السجناء السياسيين بأن تحسين أوضاعهم لن يتحقق ما لم يكن هناك قرار حقيقي وجاد يضع حدًا للانتهاكات المستمرة في السجون البحرينية.
للأسف مع حلول شهر رمضان، شهر العبادة والرحمة، كان من المتوقع أن تتبنى إدارة السجن نهجًا أكثر مرونة، يضمن تمكين السجناء من حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ودون قيود، بل وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك. إلا أن استمرار التضييق الديني داخل السجن لا يعكس فقط إخلالًا بهذه التوقعات، بل ينذر بمزيد من عدم الاستقرار داخل السجن، مما قد يؤدي إلى تصعيد قد يُخلف ضحايا نتيجة لاستمرار حرمان السجناء من حقوقهم الأساسية، وبناءً على ذلك، نحث جميع الجهات الرسمية والمعنية بحقوق الإنسان في البحرين على التدخل العاجل والضغط من أجل ضمان احترام القوانين الإنسانية في معاملة السجناء، وضمان تمكينهم من حقوقهم الأساسية دون أي قيود أو تضييق.
إن المعايير الدولية لحقوق الإنسان تؤكد على ضرورة احترام الحقوق الدينية للسجناء. ووفقًا لوثيقة "منهجية حقوق الإنسان في إدارة السجون"، يجب توفير التسهيلات اللازمة لجميع السجناء الراغبين في أداء شعائرهم الدينية. كما تنص المادة (17) من نظام السجن والتوقيف في بعض الدول العربية على أن إدارات السجون ملزمة بتمكين السجناء من ممارسة شعائرهم الدينية، وتهيئة الوسائل المناسبة لذلك ، وعليه، فإن تقييد الحريات الدينية داخل سجن جو، خصوصًا خلال شهر رمضان، يشكل انتهاكًا واضحًا للحقوق الأساسية للسجناء. لذا، فإننا نؤكد على ضرورة التزام إدارة السجن بالمعايير الحقوقية الدولية والمحلية، واحترام حق السجناء في ممارسة شعائرهم الدينية دون قيود، بما يضمن بيئة إصلاحية تحترم حقوق الإنسان وتساهم في إعادة تأهيلهم.
#أطلقوا_سجناء_البحرين #تبييض_السجون #الصمت_جريمة #البحرين_تستحق #حقوق_الإنسان #الحريات_

سجن جو: انتهاكات واضطهاد وتضييق

صدرت شكاوى متكررة من السجناء في مبنى 5 بسجن جو حول تدهور الأوضاع داخل السجن، رغم التعهدات السابقة من مدير السجن الحالي النقيب مازن التميمي بتحسين الظروف وإنهاء الانتهاكات. إلا أن ما يحدث على أرض الواقع يعكس استمرار التضييق والانتهاكات بحق السجناء السياسيين، حيث أفاد السجناء بما يلي:
-الاعتداء الجسدي على أحد السجناء محمد جاسم ونقل آخرين إلى الحبس الانفرادي عقابًا على مطالبهم المشروعة.
التضييق على الاتصالات بحصرها في الفترة الصباحية، وهو وقت غير مناسب لأغلب السجناء وعوائلهم خلال شهر رمضان.
-إجبار السجناء على الخروج للتشمس في أوقات غير ملائمة، بدلًا من الفترة المسائية التي تراعي حالتهم الصحية خلال الصيام.
-منع إقامة الصلاة في المسجد داخل المبنى، رغم أنه حق أساسي يساهم في التخفيف من الضغوط النفسية ويمنح السجناء مساحة لممارسة عباداتهم، خاصة مع انعدام البرامج والأنشطة.
ولذلك رفضَ الأسرى المُحتجزون في المبنى (3) - عنبر 1 اليوم الإثنين (17 مارس/ آذار 2025) العودةَ إلى غُرفهم بعد انتهاء فترة التشمّس المُعتادة، وذلك احتجاجاً على عدم وفاء إدارة السجن بوعودها بإنهاء الإجراءات الأمنية المشددة المُطبَّقة على ثلاثة أسرى، وهم: الأستاذ محمد سرحان، وعلي فخراوي، ومحمد فخراوي.
ووجَّه الأسرى مطالبهم مباشرةً إلى مدير السجن مازن التميمي، مُذكِّرين إيّاه بتعهُّده السابق بإنهاء عزلهم الأمني، الذي استمرّ رغم ادعاء الإدارة إنهاءه عبر نقلهم إلى المبنى (5).
وأوضحت المصادر أن إدارة السجن قامت مُسبقاً بنقل الأسرى الثلاثة إلى المبنى (5) تحت ذريعة إنهاء عزلهم، إلا أن الإجراءات الأمنية المشدَّدة استُؤنِفت ضدهم فور نقلهم، وظلّوا حتى لحظة إعداد هذا التقرير خاضعين لعُزلة تامّة، ومَقطوعين عن التواصل مع باقي السجناء، دون أيّ مُبرّر قانوني أو إنساني واضح.
وأشارت المصادر الى أن إدارة السجن حضرت الى المبنى ، وانتقت عدداً من الأسرى للتفاوض مع الضابط المدعو حمد الذواذي، في محاولة لاحتواء التصعيد. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الأسرى المُحتجّون يقفون في ممرات العنبر، رافضين الانصياع، في انتظار نتائج المُفاوضات.
لماذا يُعاقَب السجناء السياسيون بالعزل الانفرادي والحرمان من الاتصال فقط لمطالبتهم بحقوقهم الأساسية؟
لماذا تتحول وعود الإدارة إلى مزيد من القمع والتضييق بدلًا من تحسين الأوضاع؟
نطالب الجهات المعنية بالتدخل العاجل لوقف هذه الممارسات واحترام حقوق السجناء وفتح تحقيق حول ما تعرض له السجين محمد من اعتداء وتحقيق العدالة للضحايا. فالاضطهاد من الجرائم التي يجب معاقبة من يقوم بها.

ماذا تقول المجالس الرمضانية عن حكومة سلمان بن حمد؟

مرآة البحرين (خاص)
بلا فرق بين شيعي أو سني في البحرين، يُجمع البحرينيون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، على استيائهم من حكومة سلمان بن حمد، والأقسى أنهم يترحمون على حكومة عمه المعمّر في المنصب، خليفة بن سلمان.
لا يهتم سلمان بن حمد بما يقوله البحرينيون في المجالس الرمضانية، الأهم أنه زار النخبة الموالية من أصحاب الكروش المتدلية والخدود المنعمة، وسمع ما أراد أن يسمعه من الإشادة بحكومته وبحكمة توجيهات والده، وانتهى الأمر، فلم يعد رجل الحكومة ورئيس وزرائها يملك الوقت كما كان يملكه في سنوات سابقة ليزور أهل القرى بسيارته الخاصة دون حراسات شخصية، ويبدو أن شرط تسلّمه للمنصب هو أن يرضخ للنخبة الحاكمة، وأن لا يتجاوز البروتوكول الرسمي وتقاليد المشيخة!
سابقاً، كانت صورة سلمان بن حمد الإصلاحية على النقيض من صورة عمّه الديكتاتوري المتخلّف، فحفيد الأخ الأكبر لخليفة بن سلمان تشرّب القيم الديمقراطية عن جامعات الولايات المتحدة، وقدّم نفسه منفتحاً براغماتياً مرناً، لكن ماذا حدث لهذه الصورة المزعومة بعد تسلمه خلافة عمه؟
لقد انكسرت هذه الصورة بقوّة، تهشّمت مع وصوله للمنصب على أنقاض حكومة عمه المتوفى، فالرجل استلم منصبه دون أن يغيّر شيئاً في السياسة العامة، خصوصاً فيما يتعلق بالملف السياسي، لقد ورث حقبة 2011 بأكملها دون أن يفعل شيئاً، وتناسى دوره يومها وبنوده السبعة، وفي هذا المنعطف من تسلّمه لمقاليد الأمور، حاول البعض أن لا يتسرّع في الحكم عليه، فربما أراد الرجل المزيد من الوقت، لكنه كلما نفد هذا الوقت، صار حاله أسوأ من سابقه، وتهشمت صورته أكثر وأكثر!
دعونا من الملف السياسي، ودعونا نجد للرجل عذراً، فربما لم يستطع تجاوز السياجات المرسومة له من الحرس القديم، الخطوط الحمر التي يضعها الخوالد، أو ربما لم يستطع إقناع والده الديكتاتور الذي يحمل حنقاً شخصياً مع أبناء شعبه، فالأخير لا زال يسمع أن هناك من يردد شعارات التسقيط بحقّه، ولكن، دعونا نقترب من هموم المواطنين في الملف الاقتصادي الذي يغلي الآن، لابد أن نطرح هذا السؤال: هل فكّر "خليفة بن سلمان" أن يفعل ما يفعله حفيد أخيه الأكبر؟ أن يمسح دور الدولة في دعم الكهرباء والماء والبنزين دفعةً واحدة؟
ربما، ربما فكّر صاحب المنصب الأطول في ذلك عندما كانت الأزمات الاقتصادية تحيق بحكومته هو كذلك، فلا يوجد حكومة بلا أزمة اقتصادية وملفات طارئة، ولكنه لم يتجرأ على فعلها، جميعنا يعرف أنه بقي متردّداً طوال حياته من أن يحطّم الجزء الأخير من أمل البحرينيين، وأن يحوّل الدولة إلى جابية للضرائب. في النهاية، رحل ولم يفعلها، محتفظاً بآخر "شيم الدولة" الديكتاتورية الحاضنة.
أما سلمان فقد كسر "شيمة الدولة" هذه دون أن يرف له جفن، ويريد بوقاحة من لا يجد على مواطنيه حرجاً أن يطلب منهم دفع رسوم حتى دخان سياراتهم، حتى لو كان الأمر بهذه الوقاحة، فما دامت الحكومة ستفعلها فلتفعلها مرّة واحدة، ولتصدم هؤلاء الفقراء مرّة واحدة.
وجّه عاشق سباق السيارات صفعته للدولة الريعية بكلّ مفهومها السياسي وحمولته الخليجية التاريخية المعروفة، هل يدري أنه حطّم ما بقي من العقد الاجتماعي المتعارف عليه خليجياً؟ عائلة مالكة مقابل دولة ريعية، أو فلا، فما دام الشعب سيدفع كلّ شيء، فعليه أن يختار من يجبي أمواله.
هي معادلة بسيطة معروفة في كلّ الممالك الخليجية المحيطة، ويبدو احتضارها اليوم يثير ما تبقى عند البحرينيين من تمسّكٍ بعائلتهم الحاكمة، حتى عند من يوالونها بلا هوادة، فقد أصبح لسانهم مقطوعاً في المحرق عندما طال، بتهديدٍ يتساوى في حجمه مع ما يُفعل بالشيعة، لقد وجدت حكومة سلمان بن حمد نفسها في النهاية في مواجهة مع السني والشيعي، وهؤلاء جميعاً اليوم يتهامسون في مجالسهم الرمضانية التي تغلي بحديث الاقتصاد الموجع، عن لقمة عيشهم وبطالة أبنائهم ورواتبهم الضعيفة، عن فقرهم وقلّة حيلتهم مما يجري: حكومة سيئة وغير جديرة، وانتهى الأمر.

إبراهيم شريف: نصف الدين العام تتحمله مصروفات الديوان الملكي

كشف القيادي في جمعية وعد والخبير الاقتصادي إبراهيم شريف، عن أرقام صادمة تتعلق بزيادة المصروفات العامة في البحرين، وذلك في مقابلة ضمن برنامج "من الواقع".
وأشار شريف إلى أن مصروفات الديوان الملكي البحريني شهدت زيادة كبيرة، حيث لم تكن تتجاوز الـ6 مليون دينار قبل بدء النشاط البرلماني عام 2002 ، بينما قفزت لتصل إلى أكثر من 500 مليون دينار سنويًا، مما يشكل نصف أسباب الدين العام المتزايد.

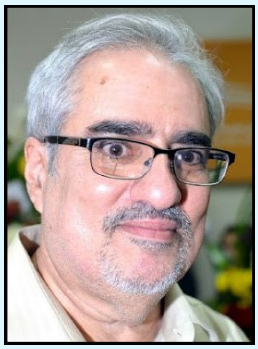

وأضاف شريف أن هذا التوسع الكبير في المصروفات العامة لا يمكن أن يُعتبر أمرًا عاديًا أو طفيفًا، بل إنه يؤثر بشكل مباشر على الوضع المالي العام للدولة. ووفقًا لما ذكره، فقد بلغ الدين العام في البحرين رقمًا مذهلاً يصل إلى 23 مليار دينار، مما يعكس وضعًا اقتصاديًا غير طبيعي، ويضع الدولة في وضع مالي غير مستدام قد يشكل خطورة على استقرار الاقتصاد الوطني في المستقبل.
وأشار شريف إلى أن الحكومة البحرينية تعتمد بشكل متزايد على مدخرات وودائع المواطنين في البنوك من أجل تمويل هذه المصروفات المتزايدة، مما يضع عبئًا إضافيًا على المواطنين ويجعلهم عرضة لمخاطر اقتصادية قد تنشأ نتيجة لذلك.
وأضاف أن الاعتماد على هذه المدخرات المحلية يمثل تحديًا كبيرًا للاستقرار المالي، لأنه يتسبب في تآكل هذه المدخرات على المدى الطويل.
وأوضح شريف أيضًا أن المصروفات الخارجة عن الميزانية الرسمية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم بشكل كبير في زيادة الدين العام. فهذه المصروفات، التي تُنفق بعيدًا عن الرقابة والمساءلة، تزيد من حجم العجز المالي للدولة دون أن تكون هناك آلية فعالة لضبطها أو مراقبتها.

تنكيل خليفي بشاب بحراني

قناة اللؤلؤة: تعود قضية الشابِ حسين حبيب بداو إلى الواجهة مجددًا، مع استمرار السلطات في تجاهل تدهور حالته الصحية وحاجته إلى تدخل جراحي عاجلٍ, ووالدتُه تطالبُ باتخاذِ الاجراءات اللازمةِ لضمانِ توفير الرعاية الطبية المناسبة له تتفاقم معاناة الشاب حسين بداو, ضحية القمع المفرط والعقلية الأمنية في البحرين مع تجاهلِ سلطات البحرينِ وضعه الصحيَ, وهي التي كادت تقتلُه ثم تهربت من المسؤولية وبرأت ساحةَ الداخليةِ على رغمِ أن الحادثةَ موثقة بالصوت والصورة وتماطلُ اليوم في تمكينه من عملية جراحية عاجلة بعد تدهور حالتِه الصحية
وفي رسالةٍ وجهتها والدتُه إلى الرئيسةِ التنفيذيةِ للمستشفياتِ الحكوميةِ، الدكتورةِ مريم الجلاهمة، عبّرت عن استيائِها من المماطلةِ في إجراءِ العمليةِ، على رغمِ أن التقاريرَ الطبيةَ تؤكدُ ضرورةَ التدخلِ السريعِ. وأوضحت أن ابنَها نُقل إلى قسمِ الطوارئِ في العشرينَ من يوليو الماضي بعد تعرضِه لإصابةٍ خطيرةٍ، ومع ذلك، لم يُحددْ موعدٌ للعمليةِ حتى الآنِ، مما يفاقمُ حالتَه الصحيةَ ويزيدُ فب معاناتِه.
وأعربت الوالدةُ عن أملِها اتخاذَ الإجراءاتِ اللازمةِ لضمانِ إجراءِ الجراحةِ في أسرعِ وقتٍ ممكنٍ، وتوفيرِ الرعايةِ الطبيةِ المناسبةِ. كما نشرت رسالتَها عبرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعي، إلا أنها لم تتلقَّ أيَ ردٍ حتى الآن.
وكان حسين بداو تعرض لإصابةٍ مباشرةٍ في الرأسِ بقنبلةِ غازٍ مسيلٍ للدموع خلالَ مشاركتِه في تظاهرةٍ سلميةٍ بمنطقةِ الدراز دعمًا للمعتقلين في سجنِ جو المركزي، ما أدى إلى إصابتِه بستةِ كسورٍ في عظمةِ الجمجمةِ. وعلى إثرِ ذلك، خضعَ لعمليتين جراحيتين لوقفِ النزفِ، لكنه ظل لفترةٍ طويلةٍ في حالةٍ حرجة.
قضيةُ حسين تعيدُ الى الواجهةِ مئاتِ الحالاتِ لمصابين على أيدي القواتِ الرسميةِ, سواءٌ من أسلحةِ الشوزنِ المحرمةِ دولياً, او من الضربِ المبرحِ والتعذيبِ في أثناءِ التحقيقِ والإعتقالِ على خلفيةِ ممارسةِ حقهم في التجمعِ والتعبيرِ عن الرأيِ, وسطَ تجاهلٍ رسميٍ لمعاناتهم وتملصٍ من المسؤوليةِ في إعادةِ تأهيلِهم جسدياً ونفسياً وإجتماعياً

البحرين: السلطات تنتهك حقوق الأطفال المحتجزين

أوقفوا الانتهاكات وعالجوها، واضمنوا الإجراءات القانونية الواجبة

(بيروت) – قالت "هيومن رايتس ووتش" و"أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" (أمريكيون من أجل الديمقراطية) اليوم إن السلطات البحرينية تمارس انتهاكات بحق الأطفال المحتجزين وتهددهم بسبب الاحتجاجات وغيرها من أشكال التعبير السياسي. في تحقيقات منفصلة، وجدت المنظمتان الحقوقيتان أنه رغم إطلاق السلطات البحرينية سراح العديد من الأطفال العام 2024، إلا أنها استمرت باعتقال الأطفال واحتجازهم وانتهاك حقوقهم.

ينبغي للسلطات البحرينية اتخاذ خطوات عاجلة لإنهاء الانتهاكات بحق الأطفال المحتجزين، وعدم احتجاز الأطفال إلا كخيار أخير في حالات استثنائية. ينبغي لها أيضا تعويض الأشخاص الذين خضعوا للانتهاكات أثناء الاحتجاز، أو توفير سبل انتصاف أخرى مناسبة لهم، بما يشمل الأطفال المحرومين من حقوقهم خلال سنوات الطفولة الحرجة، مثل تقييد حصولهم على التعليم.

قالت نيكو جعفرنيا، باحثة البحرين واليمن في هيومن رايتس ووتش: يجب ألا يُعتقل أي طفل أو بالغ يشارك في احتجاج سلمي، أو يتم تعذيبه، أو إساءة معاملته. حرمت السلطات البحرينية كثيرا من الأطفال من طفولتهم باحتجازهم وتعذيبهم وقطعهم عن عائلاتهم ومدارسهم".

بين نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وسبتمبر/أيلول 2024، تحدثتْ هيومن رايتس ووتش مع ثمانية رجال احتُجزوا وهم أطفال بين 2013 و2019 وأُطلق سراحهم بين 2019 و2024. كما قابلتْ أربع أمهات احتُجز أبناؤهن بعد أكتوبر/تشرين الأول 2023، إما أثناء مشاركتهم في احتجاجات لدعم الحقوق الفلسطينية أو لأنهم اعتُبروا محتجين.

في معظم الحالات الـ 12، تعرض الأطفال للضرب أو التهديد بالتعذيب، بما فيه الاغتصاب، وحُرم معظمهم من الوصول الكافي إلى المحامين وعائلاتهم. قال أهالي بعض المعتقلين إن العديد منهم لم يُتهموا في البداية بأي شيء عندما قُبض عليهم، وإن المسؤولين مددوا احتجاز الأطفال تعسفا.

أفاد معظم الرجال الذين اعتُقلوا وهم أطفال وأفرج عنهم لاحقا أنهم تعرضوا للضرب أثناء الاستجواب وفي الاحتجاز. كما روى بعضهم تعرضهم للتعذيب النفسي والجسدي، بينما قال آخرون إنهم تعرضوا للتهديد بالتعذيب، وقد شمل ذلك الاغتصاب في كثير من الحالات. قال عديد منهم إنهم أجبروا على الاعتراف بجرائم لم يرتكبوها.

قال رجل كان عمره 15 عاما عندما احتُجز: "أثناء الاستجواب، ضربوني [أي عناصر الأمن] وخلعوا ملابسي وهددوني بالاغتصاب ... [كان أحد العناصر] يأتي ويمسك بخصيتيّ ويقول لي أن أتكلم وأعترف".

روى رجل آخر احتُجز أيضا عندما كان عمره 15 عاما تعرضَه للتعذيب أثناء الاستجواب: "أثناء التعذيب، كانوا يتحرشون بي ويلمسونني في مناطق خاصة من جسدي. عندما وصلت إلى [وحدة التحقيق] لم أستطع الوقوف على ساقيّ بسبب التعذيب الذي تعرضت له، لذلك جاء عسكريان وحملاني إلى المكتب".

قال عديد منهم إنهم حُرموا من الرعاية الطبية والطعام الكافيَيْن. قال أحدهم إنه فقد أسنانا عدة نتيجة حرمانه من العناية بالأسنان رغم طلباته العديدة. قال آخر إنه أصيب بالجرب أثناء الاحتجاز، لكن السلطات، بما فيها الطاقم الطبي في السجن، حرمته من الرعاية الطبية.

كما حُرم عديد من الأطفال من حقهم في التعليم، وفي بعض الحالات لسنوات.

منذ إطلاق سراحهم، وصف الرجال الثمانية جميع القيود الشاقة المستمرة على حقوقهم، بما فيها السفر، وحرمانهم من تصاريح العمل. قال أحد الرجال: "أريد أن أعيش بحرية، وأن أقدر أن أسافر، وأذهب وآتي بحرية، وأريد أن أكون قادرا على العمل أينما أريد".

في حين أُطلِق سراح العديد من الأطفال عام 2024، إلا أن هيومن رايتس ووتش وجدت أن آخرين احتُجزوا منذ ذلك الحين. قالت إحدى الأمهات، التي اعتُقل ابنها في أغسطس/آب 2024 بعد مشاركته في احتجاجات سلمية عندما كان عمره 15 عاما، إن السلطات أخذت ابنها "من الشارع" دون إخطار أسرته بأنه اعتُقل أو أين هو لساعات عدة. قالت إن السلطات مدّدت احتجازه مرارا، كما في حالات عديدة أخرى. قالت: "إنه طالب جيد، ويهتم كثيرا بمدرسته، لذلك فهو مستاء جدا من غيابه عن الفصول الدراسية".

في ديسمبر/كانون الأول 2023، أفادت هيومن رايتس ووتش أن السلطات البحرينية اعتقلت 57 شخصا، بينهم 25 طفلا على الأقل، بسبب احتجاجات مؤيدة لفلسطين في البحرين. في ثلاث حالات وثقتها هيومن رايتس ووتش، حُرم الأطفال من حقوق الإجراءات القانونية الواجبة وحُرموا من الوصول الكافي إلى عائلاتهم ومحاميهم.

يشير بحث منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية إلى أن هذا النمط من الانتهاكات مستمر. في التقرير الصادر اليوم، أفادت المنظمة أنه منذ أبريل/نيسان 2024، "استُدعي واعتُقل عشرات الأطفال بتهم ملفقة مرتبطة بحرية التعبير أو التجمع أو تبني آراء سياسية تنتقد الحكومة". في 11 حالة وثقتها المنظمة بالتفصيل، احتُجز الأطفال تعسفا، ولم يُمنحوا حقوق الإجراءات القانونية الواجبة أو الوصول إلى عائلاتهم، وأُجبروا على الاعتراف بجرائم "من خلال التهديدات والتعذيب النفسي والجسدي".

يأتي هذا البحث الجديد بعد سنوات من توثيق كل من أمريكيون من أجل الديمقراطية و"معهد البحرين للحقوق والديمقراطية" وهيومن رايتس ووتش ومنظمات أخرى الاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة الأطفال على يد السلطات البحرينية.

عام 2021، أفادت هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية أن السلطات البحرينية ضربت أطفالا اعتقلوا في قضايا تتعلق بالاحتجاج في فبراير/شباط 2021 وهددتهم بالاغتصاب والصدمات الكهربائية. رفضت الشرطة والمدعون العامون السماح لأهالي أو محامي الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 11 و17 عاما، بالحضور أثناء استجوابهم، وأمر القضاة باحتجازهم دون داع.

في عام 2021 أيضا، وجد تحقيق أجرته "الجزيرة" أن 607 أطفال محتجزين على الأقل تعرضوا للتعذيب من قبل السلطات البحرينية طيلة عقد من الزمن.

يحظر القانون الدولي احتجاز الأطفال إلا إذا كان ضروريا كخيار أخير ولأقصر فترة مناسبة. لم تشرح السلطات سبب ضرورة احتجاز الأطفال الذين كانوا يحضرون باستمرار عند استدعائهم.

على البحرين إطلاق سراح جميع الأطفال الذين لا يمكن تبرير احتجازهم في ظل الشروط الضيقة التي ينص عليها القانون الدولي، ويجب ألا تقاضي أو تحتجز أي شخص انتقاما منه لممارسة حقه في حرية التعبير. ينبغي للحكومات التي تدعم البحرين وشرطتها وقواتها الأمنية، بما فيها الولايات المتحدة وبريطانيا، أن تضمن أنها لا تموّل الانتهاكات وأن تطالب علنا بالمساءلة.

يحدد "قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة" البحريني لعام 2021 السن الأدنى للمسؤولية الجنائية بـ 15 عاما، لكنه يسمح للسلطات "بالتحفظ [على الطفل] لدى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية" لفترات أسبوعية قابلة للتجديد "إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي التحفظ عليه". ينبغي للبحرين مراجعة القانون بحيث ينص بوضوح على حق الطفل في وجود والديه ومحاميه أثناء الاستجواب، والطعن في حرمانه من الحرية. ينبغي للبحرين أيضا إلغاء التوصيف الذي يمليه القانون بأن الأطفال الذين يشاركون في التجمعات العامة غير المرخصة قد يعتبرون "معرضين للخطر"، ويوضعون في مؤسسات على هذا الأساس، ويحرمون من حريتهم.

قالت المنظمتان إن على الحكومة البحرينية توفير سبل الانتصاف المناسبة للأشخاص المحتجزين والذي تعرضوا لانتهاكات أو تعذيب عندما كانوا أطفالا، ويشمل ذلك مثلا تزويدهم بالفرص الكافية للعمل والتعليم.

قالت جعفرنيا: "على الحكومات الداعمة للبحرين إنهاء تبرئة نفسها من انتهاكات البحرين ضد الأطفال وتضمن ألا يكون دعمها للبحرين مساندا للقمع".

الليالي الرمضانية في زنزانات الخليفيين: عبادة خالصة برغم الاضطهاد

نبارك للمؤمنين حلول منتصف شهر رمضان المبارك، وذكرى مولد الإمام الحسن بن علي عليه السلام، داعين الله أن يوفق الجميع للصلاة والدعاء وتلاوة القرآن وتعميق الاتصل بالله وقطع الأواصر مع ا لشيطان وأعوانه وتجلّياته.

مسلسل الاعتقالات والتنكيل والاضطهاد لا يتوقف في هذا البلد الذي ابتلاه بعصابة تمارس الإجرام على أوسع نطاق. هذه العصابة لا تمنح المواطن حصانة من التعرض للاضطهاد والظلم، بل تنظر إليه بعين الشك والريبة والكراهية. ولذلك ما أن يسعى مواطن للإصلاح أو يتصدى للظلم أو يسعى لرفع الظلامة عن الضحايا، حتى تنقض عليه وحوش النظام لتفترسه. حدث ذلك ماضيا وما يزال ممارسة متواصلة تهدف لكسر شوكة السكان الأصليين (سنّة وشيعة) لكي لا تكون هناك مطالبة بالحقوق أو تحرك نحو الحرّيّة والإنسانية. فعندما استدعي الأستاذ علي حاجي، الناشط الحقوقي المعروف، اعتقد البعض أنه محاولة خليفية لإصلاح الأوضاع ومد الجسور مع النشطاء، والسعي لتبييض الصورة الكالحة للحكم الخليفي البغيض. ولكن سرعان ما اتضحت الرسالة الخليفية للوطن والشعب: سنعاقب كل من لا يساير سياساتنا، ولا يهمنا ما يقوله الآخرون. فما عسى أن يفعله العالم الغارق في همومه ومشاكله وأزماته؟ وهل هناك من أنظمة الغرب من يرفع راية حقوق الإنسان عن قناعة راسخة؟

في عالم ينساق زعماؤه في عملهم السياسي من منطلق المنفعة وليس المبدأ، يتعامى أكثرهم عما يحدث من انتهاكات للبشر في البلدان الأخرى. وبرغم ما يقال عن إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان، فإن الواقع لا يؤكد ذلك عمليا. لقد كانت موضوعة حقوق الإنسان رائجة في حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي طرحت كذلك في النصف الأول من التسعينات. ولكنها لم توضع موضع التنفيذ. وجاءت حرب العراق لاحقا، وطرحت تساؤلات كثيرة عما إذا كان الغرب جادا في دعم ا لتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، ولكن سرعان ما تغلب منطلق المنفعة مرة أخرى وتم تجاهل المطالبة باحترام حقوق الإنسان ودعم التحول الديمقراطي. وعاش العالم العربي بعد ذلك حقبة من الاضطهاد الرسمي للشعوب حتى حدث الربيع العربي. ومرة أخرى ارتفعت المعنويات وتصاعدت الآمال بحدوث تحولات ديمقراطية في العالم العربي. ومرة أخرى التقت مصالح الغرب مع أ،ظمة الاستبداد في المنطقة، فقرر الغربيون دعم تلك الأنظمة التي مارست أبشع وسائل التنكيل بحق الشعوب في المرحلة ا للاحقة، ووجد من تصدّوا لمشروع ا لتحول الديمقراطي أنفسهم وراء القضبان. فها هو الشيخ راشد الغنوشي ورفاقه يرزحون في سجون تونس بأمر من رئيسها .

ووجد رموز البحرين كذلك أنفسهم مستهدفين على نطاق واسع. ويرزح هؤلاء الرموز وراء القضبان منذ أكثر من اربعة عشر عاما بدون أن تنطلق دعوة غربية واحدة للإفراج عنهم.

ما الذي يحدث في هذا العالم؟ وإلى أين تسير مصائر شعوب أمتنا العربية والإسلامية؟ لقد عاشت حقبا سوداء كالحة في الماضي ا لقريب، وكان هناك أمل بانتهاء تلك الحقبة، ولكنها استمرّت وتصاعد فيها القمع والاضطهاد بمستويات غير مسبوقة. حتى أصبح العالم العربي يعيش حالة من الجفاف السياسي والإنساني نتيجة القمع المتواصل وخنق الأصوات ومصادرة الحرّيّات. وأصبح معروفا أن هذه الأجواء هي ما يريده أعداء الأمة، خصوصا "إسرائيل" ا لتي ترى في التطور الديمقراطي تهديدا لوجودها. فلو امتلكت الشعوب حق اتخاذ القرار لما تردّدت في دعم الشعب الفلسطيني لحظة ولما وافقت على التطبيع الذي يقوم به بعض الأنظمة العربية منذ سنوات. فقد أصبح هناك ثنائي بغيض: الاستبداد والاحتلال، لا ينفكّان احدهما عن الآخر. ومن المؤكد أن شعوبنا لن تقبل بهذا الواقع الذي يلغي هويتها ورغباتها السياسية ولا يلبّي طموحاتها في التحرر والانعتاق من الاستبداد والاحتلال. وبرغم أنها مغلوبة على أمرها، ولكنها بين الحين والآخر تتمرد على هذا الواقع وتنتفض من أجل كرامتها. إنها تعلم أنها محاصرة في خياراتها، وأنها تواجه تحالفات دولية شرّيرة تهدف لإبقاء هذه الأمّة محاصرة بالاحتلال الخارجي تارة والاستبداد ثانية والتخلف ثالثة. مع ذلك فلديها مشاعر فطرية بالرغبة في الانعتاق والتحرّر وكسر القيود. وقد أكدت الوقائع أنها قادرة على تسجيل مواقف تذهل العالم، كما حدث في ثورات الربيع العربي، فمن كان يعتقد أن هذه الشعوب ستقوم بثورات عديدة متزامنة برغم تكاتف أنظمة القمع التي لا ترحم، وبرغم وجود فرق الأمن الأجنبية التي تدافع عن الأنظمة، والقواعد العسكرية التي توفر لهذه الأنظمة شعورا بالأمن.

في هذه الحقبة ما تزال آفاق التغيير تطل على الأمة بين الحين والآخر. ويمكن الاستشهاد بالوضع البحراني كأحد المؤشرات على إمكان الانطلاق والتحدّي. لقد رضع الأطفال حليب الثورة في مهدهم. ولذلك يسعى النظام للتنكيل بهم في المعتقلات. وتؤكد التقارير من سجن الحوض الجاف أن سجناءه (وهم من اليافعين) يتعرّضون لأبشع أصناف التنكيل والقمع، خصوصا في شهر رمضان، حيث يُحرمون من حقوقهم سواء وجبات الإفطار والسحور أم أداء الشعائر الدينية الليلة، أم الزيارات العائلية وفسح التشمس. وما حدث للشاب رجائي علي بدّاو من اضطهاد ممنهج وحرمان مستمر من العلاج والدواء حتى أصبح تنفسه صعبا ربما لإصابته بمرض في القلب او ضيق التنفس، إنما هو مثال واحد لما حدث ويحدث. يُضاف إلى ذلك سياسة العزل التي يعاني منها الكثيرون بعد نقلهم إلى زنزانات انفرادية كعقوبة لمواقفهم ومطالباتهم. يحدث ذلك علنا ويعرفه أصدقاء الخليفيين الذين يدافعون عنهم بحماس ويتصدّون لمعارضيهم. إنها شراكة في الجرم التاريخي الذي يواصل الخليفيون ارتكابه بدون مراعاة للقيم الأخلاقية أو الدينية أو المرتبطة بمنظومة حقوق الإنسان. وبهذا دخلت البحرين نفقا يزداد ضيقا. فالسجون مكتظة بمعتقلي الرأي، والرموز مغيّبون وراء القضبان، حتى أن بعضهم مثل الأستاذ حسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس أصبح كل منهم منذ أربع سنوات في عزلة تامّة عن العالم. وللإنسان أن يتخيّل معاناتهما النفسية والجسدية. فهما ممنوعان من الخروج من غرفتيهما المتجاورتين، ولا يسمح لهما بالالتقاء او التحدث معًا. فأي تنكيل أكبر من ذلك؟ وأيّ اضطهاد أسوأ من سلب حرّيّة الإنسان من التواصل مع أبناء جنسه؟

من المؤكد أن سجناء الرأي مصرّون على مواقفهم من جهة، وعلى انتزاع حقهم في الاجتماع الإنساني من جهة أخرى، ولذلك يسعى الكثيرون نهم للالتقاء لأداء العبادة الجماعية خصوصا في هذا الشهر الفضيل. أما خارج السجون، فإن أهاليهم وكل شعب البحرين يدعو لهم في هذه الأيام والليالي المباركة بالصبر والصمود والحرّيّة. كما يدعو أن يمحق الله سجّانيهم الذين يمارسون الفساد بأبشع صوره، وعلى رأسها سفك الدم الحرام. هذا الوضع يدفع المواطنين للتضرّع إلى الله سبحانه بأن يزيل هذه الغمامة السوداء التي خيّمت على سماء البحرين منذ أمد. كما تخفق قلوبهم بالدعاء من أجل السلام والأمن في ربوع هذا الوطن الذي سلب الخليفيون أمن أهله وحرّيّتهم وحقوقهم. إننا نهيب بالمواطنين الشرفاء الاستفادة من الليالي الرمضانية للتقرّب من الله سبحانه وتعالى بالدعاء والعبادة وتلاوة القرآن الكريم. فما أحوج وطننا لذلك، وما أجمل أن تجتمع القلوب على حبّ الله والانتماء لخطّه القويم وصراطه ا لمستقيم، بعيدا عن الارتماء في أحضان الطغاة والمحتلين والمستغلّين.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفكّ قيد اسرانا يا ربّ العالمين

حركة احرار البحرين الإسلامية

14 مارس 2025

بانتظار "الانفجار الكبير"

البقية من صفحة 1

كما جاء تدمير ميدان اللؤلؤة الذي شهد كبرى التجمعات الوطنية على مدى شهر ليضيف جريمة أخرى للقائمة السوداء من الجرائم الخليفية التي لا تُحصى.

لكل ذلك تجاوزت القضية كافة الأبعاد وتحوّلت إلى صراع وجودي مفتوح من أجل الحرّيّة والحقوق والإنسانية، وانقطعت كافة حبال التواصل بين البحرانيين والخليفيين. فأصبحت علاقة الطرفين تتسم بالعداء ولا تجد فضاء للتحسّن أو التحوّل إلى مشروع تعايش مستقر بين الطرفين. ومع مرور السنوات ازداد الوضع تأزما مع توسيع السجون وتعميق أنماط التنكيل والاضطهاد، وتعمّق المنحى الطائفي والأيديولوجي للصراع المحتدم منذ الاحتلال الخليفي للبلاد. ويصعب التنبّؤ بنهاية لهذا ا لصراع. فحتى لو تحرّر المعتقلون السياسيون من السجون ا لخليفية نتيجة الصمود الشعبي والضغوط الدولية، فلن تعود المياه إلى مجاريها بين الطرفين، وستظل الظلامة عنوان للمشاعر البحرانية ، والسبب أن أكثر من خمسين عاما من الاضطهاد الممنهج أحدث حالة استقطاب غير مسبوقة في البلاد، وعمّق مشاعر السكان الأصليين بالظلامة التاريخية التي استمرت بدون انقطاع أو توقف.

ولا شك أن استدعاء القوات الأجنبية للمساهمة بالفتك بالمواطنين وكسر شوكة ثورتهم عمّق الشعور الشعبي بأنه محكوم من عصابة مصمّمة على تدمير الوطن بأي ثمن، وأنها مستعدة لإراقة الدم للحفاظ على هيمنتها وحكمها الجائر. وربما اعتقد الطاغية وعصابته أن الأزمة سوف تنتهي بوقف حركة الشارع ومنع التظاهرات والاحتجاجات، ولكن أظهرت السنوات اللاحقة أن ذلك الافتراض غير واقعي، وأن تأجيل الحل لن يوفر للحاكمين أمنا استراتيجيا، لأن أسباب التوتر قائمة، ولم يتم التعاطي مع مطالب الشعب الذي خرج في ثورته المظفرة بحماس منقطع النظير. ويكفي معاينة التظاهرات العملاقة التي جاءت بعد الانقلاب الخليفي على الشعب واستقدام قوات الاحتلال لاستيعاب حقيقة الغضب الشعبي الذي يعتمل في النفوس، ويظهر عمق الإصرار الوطني والشعبي على التغيير. وفي هذا المسار الطويل استشهد المئات وبقيت أرواحهم ترفرف في سماء البلاد، لتردد هتافات الثائرين، ولتكسر الصمت ا لذي يفرضه الطغاة على الشعب من خلال تكميم الأفواه والاعتقال على الظن والريبة واضطهاد الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين. الشعب لا يريدها طائفية، كما يرفض محاولات النظام جرّه إلى العنف، ويصر على مواصلة طريق التغيير بالوسائل السلمية المتاحة، وسيظل على هذا الطريق حتى يتحقق النصر الإلهي الموعود.

كثيرا ما قيل أن ذاكرة الشعوب قصيرة، وأنها سرعان ما تتناسى آلامها وتفتح صفحات جديدة مع حكامها إذا غيّروا أساليبهم في التعامل. ومن الضروي توضيح حقيقة مهمة. فالقبول بأنصاف الحلول لا يحل الأزمات، بل يؤجّلها، والتأجيل ينطوي على مخاطر كبيرة، لأنه يؤدي إلى تراكم الأزمات وزيادة تعقيداتها. وهذا يفسرجزئيا لماذا تفاقمت الأزمة البحرانية المعاصرة، حيث بدأت بمطالب محدودة عبّر عنها المرحوم الشيخ محمد علي العكري في العام 1979، ثم تحوّلت إلى حركة في الشارع على أيدي مجموعات شبابية في الثمانينات، اعتقلت وعُذّبت واكتظت بها سجون سافرة وجدة والقلعة. وحيث أصرّت العصابة ا لحاكمة على الا ستمرار في سياسات القمع، استمرت الأزمة حتى حدثت قضية الكويت في 1990، التي طرحت في إثرها العريضتان ا لنخبوية والشعبية. وبدلا من التعاطي الإيجابي مع هذه العرائض رفض الحاكم آنذاك، عيسى بن سلمان، استلامها. وما هي إلا شهور حتى اندلعت انتفاضة التسعينات، واستمرت قافلة الشهادة تحصد أرواح البحرانيين حتى توقفت الانتفاضة بعد إطلاق وعود خليفية بحتمية التغيير والعودة إلى الدستور. ولمّا لم يحدث ذلك وصل الوضع متوترا إلى حقبة الربيع العربي لينفجر الوضع في البحرين بشكل أشد مما حدث في الماضي، واندلعت كبرى الثورات في ا لبلاد، وما تزال آثارها مستمرة حتى ا لآن. والواضح أن الحاكم وعصابته عاجزون عن استيعاب رسائل الشعب لهم، ولا يستبعد انفجار الوضع مجددا بشكل أكثر شمولا ودموية. هذه المرّة لن يجد الخليفيون أمامهم من سبيل سوى الاستسلام لإرادة الشعب. هذا ما يسعى إليه المواطنون، وما يمكن أن يحدث في المستقبل غير البعيد. فلا مجال لهزيمة شعب مصمم على التغيير، مهما كلّف الأمر.

العاشق الرازح في القيد

ما كنتُ في قلبي بغيرِكِ مُغرما ... كلّا وربّكِ لم أكن متجهّما
يا صبّتي، هل تعلمين بأنني ... أصبحتُ من عشقِ الحبيب متيّما
ما كنتُ أحسب أن عشقَكِ قاتلي ... أو أن أرى الدنيا بدونكِ مأتما
فلطالما رشفت دموعَكِ مقلت ... فالقلبُ لا يقوى لدمعك إن هَمى
ولطالما نطق الفؤادُ بما به ... ليبثَّ سرًّا كان قبلُ مكتّما
فالعاشقُ المكلومُ في خلجاته ... من همِّه، الجسدُ الهزيلُ تكلّما
لا تيأسي أن نستعين ببسمة ... بيضاء ناصعة تحاكي الأنجما
لا تقلقي، هيهات نعدم حبّنا ... فالحبُّ قيّد روحَنا والمعصما
إنّا هنا فخرٌ لكلِّ مناضلٍ ... من قوسِه حصد العواذلُ اسهما
يحمي الحمى ويصول في جولاته ... بطلًا أشمَّ وفارسًا متلثما
لا السجنُ يُثنيه ولا حتفُ القضا ... حتى وإن ضحِك الفنا وتهكّما
متمرّدٌ، مِن فِيه يهتف صارخًا ... ما خاف يومًا طاغيًا متحكِّما

يا عالمَ الموتِ الثقيلِ ومعقلَ الـ ... ـمتآمرين وفيك أنهارُ الدما
فيك الأسى والثكلُ والخطبُ الـ ... ـكبيرُ، ألست سرّا مبهما؟
سأكون في صفِّ النضالِ وأهله ... وبوجه جلّاد الحمى متجهما
سأعيش بين الجائعين تضامنًا ... وأعانق الطفلَ اليتيمَ المعدما
من للفقيرِ إذا تجهّم ثائرٌ ... في وجهه أو حاد عنه تبرُّما
الحرُّ يفترش الترابَ وحين ... يأتي الليل يلتحف السما
في عتمة الليل الطويل لربّه ... صلّى وناجى خاشعا وتكلما
ما كان يحجب قلبه عن ربّه ... أمرٌ فقد أضحى إليه مسلّما
لن أذرفَ العبراتِ حزنًا إنني ... بالدمع أبكي الفارسَ المتبسّما
في قلبه حبُّ الحياة وقيدُه ... حلقاتُه ثقلت وأدمى المعصما
أضحكتَ أجيالًا بكت من همِّها ... فتعانقت روحًا وضحّت أجسما
صلّت عليك جحافلٌ جرّارةٌ ... عرفتك نبراسًا مضيئا ملهما
لنضالك الأحرارُ أحنت رأسَها ... والعندليبُ على الغصون ترنّما
يا لابسًا حللَ الجهادِ مكلّلا ... بالنصر كنت مدى الحياة معلّما
صلّى عليك اللهُ في غسق الدجى ... ما زلت في عين الوجود معظّما
خذ راية النصر من كفّ الحسين وسِر ... فلا وربّك لن ترتد منهزما